تمهيد: تتعرض البنوك للعديد من المخاطر الناتجة عن العديد من العوامل أهمها العولمة المالية وما انجر عنها من توسيع أنشطة البنوك وانتقالها من المحلية إلى العالمية، واشتداد المنافسة التي قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة بشكل جيد بهدف زيادة الحصة السوقية، وغيرها من الأسباب التي أدرت إلى اشتداد هذه المخاطر وتنوعها كمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق. لذلك توجب على البنك إدارة هذه المخاطر بهدف الحد من آثارها السيئة على البنك بشكل خاص وعلى النظام المصرفي المحلي والعالمي.

أولا. المخاطر البنكية

1. مفهوم المخاطر البنكية:

تعريف المخاطرة: تشير إلى خطر الانحراف المعاكس في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، فتحقيق انحراف موجب يعبر عن فرصة، فيما يعبر الانحراف السالب عن المخاطرة.

التعريف الأول: تعني المخاطر في البنوك وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في البنك هامش نسبي للسيطرة عليها، وكلما كان مستوى التأكد عاليا كلما انخفضت مستويات المخطر.

التعريف الثاني: المخاطر في **المفهوم المالي** تشير إلى تقلب العوائد وعدم استقرارها، أو التقلبات في القيمة السوقية للبنك. **والمخاطر تشير إلى** عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، حيث كل مؤسسة أو بنك يفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة.

2. أنواع المخاطر المصرفية

تنقسم المخاطر التي يتعرض لها البنك إلى مجموعتين هما: مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

المجموعة الأولى: مخاطر السوق أو المخاطر المنتظمة

وهي المخاطر العامة التي تؤثر على كل البنوك، بغض النظر عن خصائصها من الحجم أو الهيكل أو طبيعة النشاط، ولا يمكن تجنب مواجهتها، أو هي التغير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في العوامل الاقتصادية الأساسية. وتتمثل أهم هذه المخاطر (العوامل الاقتصادية) في: مخاطر تقلبات أسعار صرف، مخاطر التضخم، مخاطر تغيرات أسعار الفائدة، الدورات الاقتصادية (الركود أو الرواج الاقتصادي)، مخاطر السوق الأخرى.

أ. مخاطر تقلبات أسعار الصرف: وتنجم هذه المخاطر عن احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين أو أكثر بشكل غير متوقع، خلال فترة الأعمال المصرفية وتاريخ الدفع الفعلي.

- ومن أهم المخاطر التي تواجه أسعار الصرف نجد اختلاف نسبة التفضيل النقدي وأسعار الفائدة، حيث:

$$\text{نسبة التفضيل النقدي} = \frac{\text{كمية النقود}}{\text{الدخل الوطني} \times \text{مستوى الأسعار}}$$

وتنجم مخاطرة الصرف الأجنبي عن التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي التي تؤثر على قيمة الموجودات والمطلوبات والأنشطة خارج الميزانية العمومية المقومة بعملات أجنبية تختلف عن العملة الوطنية للبنك، ويحدث ذلك لأن بعض البنوك تحتفظ بموجودات وتصدر مطلوبات مقومة بعملات مختلفة، وعندما يكون مقدار الموجودات مختلف عن مقدار المطلوبات من نفس العملة فإن أي تغيير في أسعار الصرف يولد ربحا أو خسارة، والتي

تؤثر على القيمة السوقية لحقوق ملكية المساهمين في البنك. ونجد هذه المخاطرة أيضا في التزامات القروض خارج الميزانية العمومية والضمانات المقومة بالعملات الأجنبية

- وتقيس البنوك مخاطرة الصرف الأجنبي من خلال صافي تعرضات البنك لكل عملة من العملات الأجنبية، والتي تمثل مقدار الموجودات ناقص مقدار المطلوبات المقومة بالعملة نفسها.

ب. **مخاطر التضخم:** وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة، حيث يتأثر البنك بمعدلات التضخم إذا كانت سياسته في تسعير الفائدة بطريقة تثبيت سعر الفائدة على القروض، فعند ارتفاع معدل التضخم ينخفض العائد الحقيقي للبنك المحقق من الفوائد بمقدار المعدل الحقيقي للتضخم، كما تنخفض قيمة القرض المقترض من طرف البنك.

ت. **مخاطر تغيرات أسعار الفائدة:** وهي المخاطر الناجمة عن تعرض البنك لخسائر نتيجة التحركات المعاكسة لأسعار الفائدة في السوق، والتي قد تؤثر على عائدات البنك والقيمة الاقتصادية لأصوله. ويؤثر التغير في أسعار الفائدة على نتائج أعمال البنك (إيراداته وعوائده)، حيث أن عوائد الفوائد تمثل نسبة 90% من إيرادات البنوك، وبالتالي فإن أي ارتفاع أو انخفاض في سعر الفائدة سيؤثر على إجمالي إيراداته وأرباحه. إضافة إلى مخاطر أخرى من مخاطر أسعار الفوائد منها:

- **مخاطر إعادة التسعيرة:** والتي تنشأ عن الاختلافات الزمنية في فترة الاستحقاق وأسعار أصول البنك، فإذا تم منح العميل قرض بسعر فائدة معين ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق، فإن أموال البنك في هذه الحالة تحقق عائد أقل من عائد السوق في الوقت نفسه.
- **مخاطرة منحنى العائد:** والتي تنشأ عن تغيرات في انسياب منحنى العائد وشكله.
- **المخاطرة القاعدية:** وهي التي تنشأ عن العلاقة غير الصحيحة في الأسعار المكتسبة والمدفوعة بإرادات مختلفة.

$$\text{مخاطر سعر الفائدة} = \frac{\text{الأصول ذات الحساسية لأسعار الفائدة}}{\text{الالتزامات ذات الحساسية لأسعار الفائدة}}$$

- ✓ علما أن الأصول الأكثر حساسية لتغير أسعار الفائدة تشتمل على الأوراق المالية قصيرة الأجل، والقروض ذات معدل الفائدة المتغير، أما الالتزامات الأكثر حساسية لتغير سعر الفائدة فتشتمل على الودائع تحت الطلب وودائع التوفير القصيرة الأجل والقروض التي يتحصل عليها البنك.
- ✓ **إذا كانت النسبة>1:** هذا يعني أن عائد البنك تتناقص في حالة انخفاض سعر الفائدة، وترتفع عوائده في حالة ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل.

ث. **مخاطر الدورات الاقتصادية:** يعاني الاقتصاد الرأسمالي من تعاقب الدورات الاقتصادية بين الرواج والكساد، فعد الرواج تزيد الحاجة إلى الأموال والاستثمارات وتزيد عوائد البنك، أما عند الكساد فتنخفض الحاجة للأموال بسبب محدودية الاستثمارات، فتنخفض أنشطة البنك وإيراداته. وذلك دورية الأزمات الاقتصادية والمالية التي تتسبب في أزمات مصرفية وإفلاس الكثير من البنوك، كما حدث للبنوك الأمريكية خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

ج. مخاطر السوق الأخرى: وهي تلك المخاطر المرتبطة بالأنشطة التجارية والاضطرابات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والظروف الطبيعية.

وهناك مجموعة من المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطرة السوق التي تتعرض لها البنوك وتتمثل في:

$$\text{المخاطرة السوقية} = \frac{\text{القيمة الدفترية لموجودات البنك}}{\text{القيمة السوقية المتوقعة للموجودات}}$$

$$\text{المخاطرة السوقية} = \frac{\text{القروض و السندات بالأسعار الثابتة}}{\text{القروض والسندات بالأسعار العائمة}}$$

$$\text{المخاطرة السوقية} = \frac{\text{المطلوبات بالأسعار الثابتة}}{\text{المطلوبات بالأسعار العائمة}}$$

المجموعة الثانية: المخاطر التشغيلية (المخاطر غير النظامية)

1. تعريف المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي تلك المخاطر الخاصة بالبنك نفسه، والناجمة عن طبيعة العمل المصرفي، حيث تتوسع البنوك عادة في توظيف الأموال المتاحة لديها، وتشكل أموال المودعين نسبة عالية من هذه الأموال، حيث تزيد أرباح البنك نتيجة التوسع في توظيف هذه الأموال، لكن زيادة التوظيف تزيد من حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، نظرا للعلاقة العكسية بين توظيف الأموال والمخاطر، والعلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة. وترجع أهم أسباب التعثر المصرفي والإفلاس إلى عدم الموازنة بين زيادة التوظيف وزيادة المخاطر.

2. أنواع المخاطر التشغيلية : من أهم المخاطر التشغيلية نجد:

1.2. المخاطر الائتمانية ومخاطر التركز الائتماني ومخاطر السياسة الائتمانية:

1.1.2. المخاطر الائتمانية هي عدم قدرة أو عدم رغبة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المتفق عليها (سداد مبلغ القرض) للبنك في التاريخ المحدد، ممثلة في الفوائد وأقساط القروض، الأمر الذي ينعكس على تقلب قيمة محفظة القروض، مما يعرضه لخسائر اقتصادية، وتشمل الخسائر المحاسبية المباشرة، بالإضافة لتكاليف الفرصة البديلة وتكاليف المعاملات والمصاريف المتعلقة بالتعثر المصرفي.

- **مما سبق يتبين أن المخاطر الائتمانية هي إما:**

✓ **مخاطر كمية:** تتعلق بالأرصدة الائتمانية الممنوحة للعملاء.

✓ **مخاطر نوعية:** ناتجة عن وجود اعتبارات يمكن أن يترتب عليها حدوث الفشل. بمعنى:

- ➢ لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من الائتمان بل على جميع أنواعه، سواء كان ذلك الائتمان داخل الميزانية أو خارجها.
- ➢ لا تتعلق المخاطر الائتمانية بعملية تقديم الائتمان فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه.
- ➢ المخاطر الائتماني هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها مانح الائتمان ولا يواجهها المدين، فهي تصيب كل من يمنح ائتمانا مصرفيا.

- **حيث** تقوم أسواق رأس المال بتقييم المركز الائتماني للمؤسسات المقترضة من خلال أسعار الفائدة الأعلى على إصدارات الدين لهذه المؤسسات، أو تراجع أسعار أسهمها.

- وما تجدر الإشارة إليه أن البنوك تتعرض لمخاطر الائتمان بصورة متزايدة، ناتجة عن العديد من الأدوات المالية الأخرى غير القروض، مثل كمبيالات القبول، التمويل بين البنوك، تمويل التجارة صفقات تبادل العملات المستقبليات والمبادلات والسندات والأسهم وخيارات البيع والشراء.

2.1.2. مخاطر التركز الائتماني: فهي مخاطر الكثافة المصرفية للعميل أو التركز في منطق جغرافية معينة، والمقصود بالتركز قيام البنك بمنح مبالغ كبير لمقترض واحد أو شركة واحدة أو التوسع في الائتمان لقطاع معين أو حصر التسهيلات الائتمانية في منطقة جغرافية واحدة. واعتماد البنك على الاقتراض كمصدر للتمويل وتوجيهه إلى قطاعات معينة، كقطاع العقارات وقطاع الصناعة، مما يعرضه للمخاطر في حالة انخفاض أسعار العقارات أو تدهور الصناعة، ويتم قياس مثل هذه المخاطر بالنسبة:

$$\text{نسبة تركز القروض إلى الودائع} = \frac{\text{القروض المركزة}}{\text{الودائع}}$$

3.1.2. مخاطر السياسة الائتمانية: وهي تلك المخاطر التي تتولد نتيجة عدم مراعاة القواعد والضوابط التالية:

- وضع نظام للرقابة على الائتمان قبل الصرف لاستيفاء الشروط والضمانات ثم أثناء الصرف بما يساعد على اكتشاف حالات التعسر أولا بأول.
- وضع نظام جيد لإدارة المخاطر الائتمانية يعتمد على أساليب كمية وموضوعية، بما يقلل من درجة الخطر الائتماني الذي يكتنف قرار التمويل.
- المعالجة غير التقليدية للحالات الخاصة مما يساعد على تحسين أوضاع هؤلاء العملاء ورفع مستوى الجودة.
- تنظيم أسلوب منح الائتمان والأنشطة والمجالات التي يمكن تمويلها، والأغراض التي تمنح من أجلها وأسلوب تقدير حجم المخاطر الائتمانية والسلطات التقديرية في المنح وآجال التسهيلات وأسلوب تقدير عوائد الائتمان.

4.1.2. أهم المخاطر المرتبطة بالائتمان المصرفي:

أ. **مخاطر المقترض:** وتعني مدى أهليته وصلاحيته للحصول على القروض، لذل على البنك التأكد من:

- عدم وجود حجوزات على أعماله ودخله.
- مدى توفر الرغبة والمقدرة على السداد.
- السمعة الائتمانية للمقترض ومدى احترام تعهداته ووفائه بالالتزامات.
- المركز المالي والقدرة الائتماني للعميل من حيث التسديد ومصادر التسديد
- الدقة في تحديد الجدارة الائتمانية للعميل بسب خطأ في تقييم الأصول للعميل أو تقييم الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع.

ب. **مخاطر الضمانات:** منها تراجع قيمة الضمانات وعدم إمكانية تسويق أصول الضمان والخطأ في تقييم قيمتها، والتوثيق القانوني لها وضعف عمليات المتابعة.

ت. **مخاطر النشاط:** قد تظهر بسبب عدم التزام المقترضون بدفع الفوائد وأقساط القروض بسبب ظروف خاصة بهم كالدورات الاقتصادية (الكساد)، **وخطر عدم إنجاز المشروع** نتيجة لعدم كفاية الموارد المالية المخصصة للمشروع أو إفلاس صاحب المشروع أو

أخطاء هندسية أو كوارث طبيعية وغيرها، **وخطر عدم جدوى المشروع اقتصاديا** نتيجة للإخفاق في تقدير التكاليف والطلب ومتطلبات السوق وغير ذلك. ولتفادي هذه المخاطر يجب رفع كفاءة الموظفين المسؤولين عن التسهيلات الائتمانية، لتخفيض نسبة هذه المخاطر.

ث. مخاطر التسديد المبكر للقرض: أي لجوء المقترض إلى تسديد دينه قبل موعد الاستحقاق، حيث يقتصر هذا الخطر على القروض ذات الفائدة الثابتة دون المتغيرة وفي حالة انخفاض أسعار الفوائد، نظرا للجوء المقترضين لمصادر تمويل أقل تكلفة نظرا لانخفاض الفوائد. حيث يتعرض البنك لمخاطر انخفاض عوائده نظرا لعدم قدرته على توظيف الأموال المسددة بنفس معدل الفائدة.

$$\text{مخاطر السداد المعجل} = \frac{\text{القيمة الحالية للجزء المتبقي من القرض لفائدة السوق الحالية}}{\text{قيمة معدل فائدة العقد التمويلي}}$$

- ويمكن تقدير المخاطرة الائتمانية التي تتعرض لها البنوك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس المالية والنسب كما يلي:
  - $\text{المخاطرة الائتمانية} = \frac{\text{قروض قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}}$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للبنك ، نظرا لزيادة القروض قصيرة الأجل التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من طرف المقترضين في الآجال المحددة.

- $\text{المخاطرة الائتمانية} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{إجمالي القروض}}$

يقصد بالقروض المتعثرة تلك القروض التي مضى على استحقاقها 90 يوما أو أكثر.

- $\text{المخاطرة الائتمانية} = \frac{\text{صافي الديون المعدومة}}{\text{القروض إجمالي}}$

يقصد بالديون المعدومة القروض التي يصرح البنك بتعذر تحصيلها وشطبها من السجلات.

- $\text{المخاطرة الائتمانية} = \frac{\text{الاحتياطي السنوي لخسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$
- $\text{المخاطرة الائتمانية} = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{القروض إجمالي}}$

- المؤشرين الأخيرين يفصحان عن كيفية استعداد البنك لمواجهة خسائر القروض من خلال بناء احتياطات.

2.2. مخاطر السيولة (مخاطر التمويل): وتعني تزايد الصعوبات التي يواجهها البنك لتوفير السيولة اللازمة لتسديد التزاماته المتعددة، وأهمها سحوبات أصحاب الودائع، أو عدم قدرته على تقديم القروض للعملاء بسبب انخفاض أو نقص السيولة أو تلبية رغبا إدارة المحفظة من التدفقات النقدية للاستثمار في الأوراق المالية المتاحة.

وينجم نقص السيولة عن عدة أسباب أهمها:

- زيادة حجم أصول البنك التي يصعب تحويلها إلى نقود بسهولة لتلبية حاجات العملاء.
- عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من البنك.

- ومن الممكن أن يؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام ملاءة البنك المالية وفقدانه للعديد من زبائنه، وتحولهم إلى البنوك المنافسة الأخرى، وتكبده خسائر قد تؤدي إلى زيادة سحب الودائع ومن ثم انهيار البنك.

أهم المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في البنوك التجارية:

- يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطرة السيولة، لأن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها البنك التزاماته.
  - مخاطرة السيولة $= \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الموجودات}}$
- يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطرة السيولة، لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها وقت الحاجة للسيولة.
  - مخاطرة السيولة $= \frac{\text{استثمارات قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الودائع}}$
- يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطرة السيولة إلى انخفاض مخاطرة السيولة، باعتبار أن ذلك يعكس زيادة الاستثمارات قصيرة الأجل التي يواجه بها البنك التزاماته.
  - مخاطرة السيولة $= \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$

3.2. **المخاطر القانونية:** تظهر هذه المخاطر بسبب زيادة التزامات البنك نتيجة للقوانين والتشريعات السيادية الحكومية، كزيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى رأس المال، أو فرض شروط تؤدي إلى تخفيض قيمة الأصول المصرفية، كإلزام البنك بالمساهمة في التكافل الاجتماعي. أو المخاطر المترتبة عن مخالفات إدارات

4.2. **مخاطر الجرائم الإلكترونية:** ظهرت هذه المخاطر بسب التوسع في استخدام الأجهزة والوسائل الإلكترونية في التعامل المصرفي (أجهزة الصراف الآلي، بطاقة الائتمان، تبادل المعلومات والبيانات)، حيث زادت أخطار العمل المصرفي كعمليات الاحتيال والنصب وكشف أسرار العملاء، وتسرب بعض المعلومات عن حساباتهم، ويمكن الحد من هذه المخاطر عن طريق تحسين الإجراءات الأمنية.

5.2. **مخاطر ضعف الإدارة:** وهي المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك بسبب ضعف الإدارة وقراراتها وضعف قدراتها المعرفية، ومشاكل مرتبطة بكفاءة العاملين وأجهزة التفتيش والرقابة الداخلية، وضعف رقابة الإدارة العليا للأنشطة التشغيلية. وقد تنجم عن هذه المخاطر خسائر مباشرة أو خسائر غير مباشرة، ناتجة عن عمليات داخلية ملائمة أو غير ملائمة للمعايير المصرفية، وكذا الحاجة لتنفيذ عمليات بأحجام كبيرة وبدقة خلال فترة زمنية قصيرة باستخدام تقنية المعلومات، مما قد يؤدي إلى الفشل في تنفيذ العمليات التجارية، بسبب البيانات الكاذبة أو عدم توفر البيانات والمعلومات الحديثة، أو بسبب عمليات الاحتيال في البنك.

ولا يعني عدم ظهور خسائر في أعمال البنك عدم وجود أية مخاطر، لذلك على إدارة البنك إيجاد برامج تقويم وتحليل مخاطر العمليات، ويعتبر معدل العائد على حقوق مؤشر ملائم لقياس ما يحصل عليه الملاك، وبالتالي فالمخاطر على هذا المعدل يمكن قياسها بالانحراف المعياري لهذا العائد.

كما يؤدي فشل الإدارة في تشغيل البنك، وعدم دراستها للبيئة والأنظمة والقوانين الخاصة بممارسة الأعمال المصرفية المعاصر، إلى مخاطر الشهرة والسمعة، لأن سمعة البنك تعتبر أهم عناصر نجاح البنك، حيث تتسبب فقدان وسوء سمعة البنك إلى تكبده خسائر كبيرة، نتيجة الرأي السلبي للجمهور فيه، بسبب:

- التورط في عمليات مخالفة للقانون **كعمليات غسيل الأموال**.
- **عمليات الاحتيال المالي والسرقة والاختلاسات لأموال المودعين**، ونقص أمانة الموظفين.
- التزوير في الوثائق المقدمة إليها من العملاء والشيكات المصرفية، وتزوير الأوراق المالية كخطابات الاعتماد.
- تزوير العملات نتيجة لتطور الآلات والمعدات والبرامج التكنولوجية والإلكترونية.

6.2. مخاطر المالكين: يمكن تصنيف هذه المخاطر إلى نوعين:

- **الأول:** انفصال الملكية عن الإدارة ، وعدم رغبة المالكين بالمساهمة في إدارة البنك، ومنح الدور الكامل للمدراء التنفيذيين.
- **النوع الثاني:** التأثير السلبي للمالكين على أنشطة البنوك، بسب التدخل غير الموضوعي والمحاباة بهدف الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة غير مطابقة للمعايير المصرفية.

7.2. المخاطر المهنية وعدم الالتزام بأخلاقيات المهنة: وتتضمن هذه المخاطر الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية، وتنشأ المخاطر المهنية من مصادر مختلفة منها:

- دعاوى المساهمين. – الخدمات المقدمة للعملاء. – ممارسات موظفي البنوك. – الالتزامات البيئية.
- مطالبات التزامات المقترضين.

8.2. المخاطر البيئية: وهي المخاطر التي تتحملها البنوك بوصفها مؤسسات مالية وسيطة تعمل في نظام مفتوح، وهي تؤثر وتتأثر في البيئة العامة التي تعمل في إطارها.

3. نظام تصنيف البنوك المركزية لمخاطر البنوك الخاضعة لرقابتها:

1.3. مفهوم النظام: يعتبر هذا التصنيف معتمد من طرف معظم السلطات الرقابية في العالم (البنوك المركزية)، حيث ينتج هذا التصنيف عن عملية الرقابة والتفتيش التي يقوم بها البنك المركزي على البنوك المحلية والأجنبية، يسمى هذا التصنيف بالنسبة للبنك المحلي بـ CAMELS RATING وبالنسبة لفرع البنك الأجنبي بـ ROCA RATING، ويهدف هذا التصنيف إلى تحديد مستويات الرقابة الواجب فرضها على البنوك.

2.3. العلامات المتعلقة بالتصنيف: تتراوح علامات التصنيف ما بين 1-5، ويعتبر 1 أفضل تصنيف يدل على قوة البنك، و2 يدل على أنه مرضي، و3 يدل أنه مقبول، و4 يدل أنه حدي و5 يدل أنه ضعيف.

فالبنك الذي صنف بين 3-5 يتطلب منه القيام بإجراءات تصحيحية، وكلما ساء التصنيف فإنه يتطلب إجراءات قوية من طرف البنك، مثل حل مجلس الإدارة، أو وقف الأنشطة والأعمال التي يمارسها، أو دمج البنك، أو إلغاء رخصته.

3.3. نظام تصنيف المخاطر حسب نظام CAMELS للبنوك المحلية: يتكون هذا النظام من العناصر التالية:

- **كفاية رأس المال Capital Adequacy:** يتم الاعتماد في تقييم كفاية رأس المال على مدى متانة رأس المال مثل، نسبة كفاية رأس المال، نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات، مدى كفاية المخصصات وخاصة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية، الأرباح الموزعة، جودة البنود خارج الميزانية، توافر إدارة مخاطر قوية، القدرة على تقييم المخاطر المستقبلية المتوقعة.
- **نوعية موجودات البنك (جودة الأصول) Asset Quality:** من أهم الجوانب التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند تقييم جودة الأصول للبنك هي:
  - حجم الديون غير العاملة ونسبتها إلى الديون العاملة.
  - حجم الديون تحت المراقبة ونسبتها إلى الديون العاملة.
  - حجم الأصول (الموجودات) المدرة للدخل والتي يجب أن لا تقل عن 80%.
  - التركزات في محافظ ائتمان البنك.
  - التسهيلات الائتمانية للأطراف ذات العلاقة.
- **كفاءة الإدارة Management :** يرتبط تحديد نوعية إدارة البنك على تصنيف العناصر الأخرى من عناصر CAMELS، بالإضافة للجوانب التالية:
  - مؤهلات الإدارة التنفيذية وخبراتهم وقدراتهم الفنية.
  - وجود هيكل تنظيمي واضح ومحدد لدى البنك، يحدد الصلاحيات والمسؤوليات وقنوات الاتصال.
  - تقيد الإدارة بالقوانين والأنظمة والتعليمات المختلفة.
  - مدى كفاءة وفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
  - مدى وجود دائرة تدقيق فعالة ومستقلة.
  - توافر وصف وظيفي مقر ومعتمد من طرف مجلس إدارة البنك.
  - الفصل في المهام والوظائف بين المالكين والإدارة التنفيذية.
  - عقد مجلس الإدارة بصورة منتظمة وانتظام حضور أعضائه لهذه الجلسات.
  - توافر إدارة مخاطر قوية لدى البنك.
  - توافر لجان مختلفة لدى البنك مثل: لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، لجنة الاستثمار، لجنة منح الائتمان، لجنة الحاكمية المؤسسية.
- **الربحية (العوائد) Earnings:** يهتم هذا العنصر بتقييم قدرة الإيرادات المحققة من طرف البنك على مقابلة الخسائر، والاتجاه الزمني للإيرادات وتركيبتها، بالإضافة لأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:
  - معدل العائد على عقوق الملكية، معدل العائد على الموجودات، ومقارنة كل منهما مع معدلات البنوك الأخرى.
  - استمرارية وثبات الإيرادات.
  - قدرة إيرادات البنك على تغطية أي نقص في المخصصات.
  - معدل الهامش بين الفوائد الدائنة والمدينة.
  - نسبة الموجودات المدرة للدخل.
- **السيولة Liquidity :** يقيم هذا العنصر بناءا على كفاءة البنك في مجال إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتوجب أخذ بعين الاعتبار عدة جوانب أخرى منها:

- مراجعة نسب السيولة والسيولة حسب مبدأ الاستحقاق، ومدى انسجامها مع تعليمات السلطات الرقابية.
- قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة في حال وجود مشكلات فيها في السوق النقدي.
- مدى توافر خطط للطوارئ في البنك لمواجهة أي نقص في السيولة.
- تقييم مدى التلاؤم بين تواريخ استحقاق كل من مصادر واستخدامات الأموال للبنك.
- تقييم ثبات واستقرار ودائع البنك.
- التنويع في توظيف الأموال من طرف البنك.
- قدرة البنك على قياس ومراقبة ومراجعة السيولة بشكل مستمر.
- قدرة البنك على إعادة توريق وبيع جزء من موجوداته عند الحاجة.

- **الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk :** ويقصد بها حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي وفي أسعار الأوراق المالية. ويعتبر هذا المؤشر حديث نسبيا مقارنة مع باقي المؤشرات السابقة الذكر، حيث تم إدخاله عام 1997، وذلك في ضوء التطورات المالية والمصرفية الدولية (الأزمات المالية). ويقيم هذا العنصر بناءا على عدة جوانب أهمها:
  - درجة تحكم البنك بمخاطر السوق لديه.
  - قدرة صافي أرباح البنك على مواجهة التغيرات العكسية في أسعار الفائدة.

<u>ملاحظة:</u> يستند ترتيب البنوك وفقا لنظام CAMELS على تقدير درجة لكل من رأس المال وجودة الأصول والإدارة والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق، وتندرج هذه الدرجات تنازليا من 1 إلى 5، مع مراعاة الوضع النسبي للبنك بين المجموعات المثيلة من حيث الحجم وطبيعة النشاط، ويتم استخلاص التقييم النهائي للبنك استنادا لمتوسط العناصر المشار إليها.

4.3. نظام تصنيف المخاطر حسب نظام ROCA RATING لفروع البنوك الأجنبية:

هناك أربعة عناصر يتم من خلالها تقييم أنشطة وأعمال الفروع الأجنبية تضم:

- **إدارة المخاطر:** تتضمن عملية التحديد والتعريف لكافة المخاطر المرتبطة بالبيانات المالية للفرع، وأنشطته خارج الميزانية، وتصنيفها في فئات ترتبط بمخاطر مختلفة هي: الائتمان، العمليات، السوق، القانونية.
- **أنظمة الضبط والتحكم بالعمليات التشغيلية:** تتضمن التقييم لمدى سلامة أنظمة الضبط والتحكم والرقابة على العمليات بما فيها الضوابط المحاسبية والمالية، فالهدف من تقييم هذا العنصر هو:

- التأكد من مدى توافر دائرة تدقيق منفصلة لدى الفرع من جهة، ومدقق خارجي من جهة أخرى.
- وجود أنظمة ضبط ورقابة داخلية تتناسب مع حجم الفرع وتعقيد عملياته.
- التأكد من أن كافة العمليات المصرفية تتطابق مع التعليمات الداخلية والسياسات التنظيمية.
- دقة التقارير والدراسات التي يتم تزويد الإدارة العامة والبنك المركزي وضمان وصولها في الوقت المناسب.

- **التطابق أو الامتثال للقوانين والأنظمة:** يتضمن هذا العنصر تقييم مدى تقيد الفرع بالتشريعات والتعليمات المصرفية المعمول بها، وتزويد البنك المركزي بكافة التقارير والمعلومات المطلوبة.
- **نوعية موجودات الفرع:** يتضمن هذا العنصر تقييم لنوعية الموجودات بهدف التأكد من عدد من الجوانب من بينها:
  - تقييم مدى كفاية وسلامة رأس المال المتوافر لدى البنك لمقابلة الخسائر المتوقعة.
  - القدرة على الاستمرارية.

جدول يبين فئات التصنيف للمخاطر للبنوك المحلية حسب نظامCAMELS RATING

فئة التصنيف	دلالة التصنيف
1. قوي	-يتمتع البنك بمركز ووضع مالي سليم. -عدم وجود مشاكل جوهرية. -لا يحتاج البنك إلى رقابة دورية بحيث تكون أقل من الاعتيادية.
2. مرض	-يتمتع البنك بمركز ووضع مالي سليم. -يعاني البنك عددا من المشاكل، ولكنها معروفة من طرف البنك وتكون تحت السيطرة. -يحتاج إلى رقابة اعتيادية.
3. عادل	-يعاني البنك من بعض المشكلات تحتاج إلى معالجة فورية من طرف إدارة البنك، لأن عدم معالجتها يؤدي إلى تفاقم أوضاع البنك. -يحتاج إلى مراقبة فوق اعتيادية. -يطلب من البنك تقديم برامج وإجراءات تصحيحية لمواجهة هذه المشكلات.
4. حدي	-يعاني البنك من مشكلات حادة. -عند عدم معالجة البنك لهذه المشكلات فإنه قد يتعرض للإفلاس. -طلب السلطات الرقابية من البنك وقف ممارسة بعض الأنشطة والأعمال. -يحتاج البنك إلى مراقبة دورية. -زيارة السلطات الرقابية للبنك المعني ضمن فترات متقاربة.
5. غير مرض	-يعاني البنك من وضع ومركز مالي سيء. -مشكلات حادة يعاني منها البنك، وغير مسيطر عليها من طرف إدارة البنك. -تكون احتمالية إفلاس البنك مرتفعة. -يحتاج إلى رقابة دورية من طرف السلطات الرقابية. -يتم وضع مفتشين مقيمين لدى البنك في بعض الأحيان. -منع البنك من ممارسة بعض الأنشطة والأعمال. -إمكانية عزل الإدارة التنفيذية وتعيين لجنة إدارة بديلة.

جدول يبين فئات تصنيف المخاطر لفروع البنوك الأجنبية حسب نظامROCA RATING

فئة التصنيف	دلالة التصنيف
فئة 1	- الوضع المالي للفرع سليم. - يحتاج إلى رقابة عادية من طرف السلطات الرقابية.
فئة 2	- الوضع المالي للفرع يكون مرض. - هناك نقاط الضعف البسيطة.
فئة 3	- يكون الوضع المالي للفرع معتدل. - تظهر مؤشرات على ضعف في مجال إدارة المخاطر وأنظمة الضبط والرقابة والتقيد بالأنظمة والتعليمات. - مؤشرات سلبية عن نوعية الموجودات. - يحتاج البنك إلى رقابة دورية أكثر من الاعتيادية من طرف السلطات الرقابية.
فئة 4	- يكون الوضع والمركز المالي للفرع سيء-حدي بالنسبة للبنك. - تظهر نقاط ضعف أساسية ومشكلات هامة. - ممارسات بنكية غير سليمة. - أن تضع إدارة البنك برنامجا وإجراءات تصحيحية. - يحتاج البنك إلى رقابة دورية مستمرة.
فئة 5	- يكون الوضع المالي للبنك غير مرض. - تظهر مؤشرات أساسية على ضعف البنك وعلى مستوى عال من الخطورة. - يتطلب من الفرع وإدارته إعادة هيكلة عملياته المختلفة. - يحتاج إلى رقابة حثيثة لاحتمالية الإفلاس القوية للبنك.

ثانيا. إدارة المخاطر البنكية

1. مفهوم إدارة المخاطر البنكية:

التعريف الرابع: إدارة المخاطر هي: النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم في المخاطر وتخفيضها لمستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك، ويكون ذلك من خلال الالتزام بالتعليمات المحلية والدولية واستخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية، والتنسيق بين كافة إدارات البنك لتوفير كافة البيانات والمقومات الصحيحة والمتكاملة بشكل دوري ومنتظم وفي الوقت المناسب، في صورة تقرير شامل مختصر يقدم إلى الإدارة العليا لمناقشته وإبداء آراءها وبناء توجهاتها واتخاذ القرار المناسب.

وتتكون متابعة وإدارة المخاطر في البنوك من وحدتين تنظيميتين هما:

- **الوحدة الأولى:** إدارة المخاطر الداخلية: وهي الإدارة التي تقوم بالتعامل مع المخاطر الداخلية للبنك. وتتمثل في لجنة إدارة المخاطر بالبنك منبثقة عن مجلس إدارة البنك، تشرف على إدارة المخاطر بالبنك، تضم ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، ومن أهم مسؤولياتها نجد:

- مراجعة وإقرار السياسات والمبادئ الإرشادية المتعلقة بتحديد كل فئات المخاطر الرئيسية وقياسها ومراقبتها وضبطها،المقترحة من طرف مديرية المخاطر بالبنك، والتأكد من الالتزام بحدود المخاطرة للأنشطة الحالية والجديدة.
- ضمان أن تكون الموارد المخصصة لإدارة المخاطر كافية.
- مراجعة حدود المخاطر وقبولها.
- ضمان قوة النماذج المالية وفعالية كل الأنظمة المستخدمة.

- **الوحدة الثانية:** إدارة المخاطر الخارجية، وتشمل ما يلي:

أ. **إدارة المخاطر من البنك المركزي:** وذلك من خلال السياسات النقدية التي تهدف إلى الرقابة على السيولة (عرض النقد)، وتحديد حجم الائتمان المصرفي، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية في تخفيض المخاطر الخارجية، باستخدام مجموعة من السياسات كسياسة أسعار الصرف، سياسات الإصدار النقدي، السياسة الائتمانية، وكذا الأدوات الكمية والنوعية للسياسة النقدية، كنسبة الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة، والرقابة من خلال دوائر التفتيش التابعة للبنك المركزي.

ب. **إدارة المخاطر الدولية:** من خلال

- **معايير لجنة بازل** لتقييم ومراقبة المخاطر المصرفية والتنبؤ بها.
- **برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP):** بدأ تطبيق هذا البرنامج عام 1999 من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتطبقه حاليا حوالي 53 دولة، منها دول عربية كالإمارات، تونس، مصر، اليمن ولبنان. يهدف هذا البرنامج إلى:

- مساعدة الدول على إيجاد إطار عام لسياسة جيدة، لتقوية ودعم القطاع المصرفي والمالي.
- جعل القطاع المالي أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وجعل تأثيراتها السلبية أقل ما يمكن.
- تطوير القطاع المالي والمصرفي بغرض زيادة كفاءته وعمقه وزيادة قدرته على المساهمة بدرجة أكبر في النشاط الاقتصادي.

- **مؤشرات البرنامج الخاصة بالقطاع المالي والمصرفي (CAMELS)**: وتهدف لوضع نظام موحد لترتيب البنوك، وتتمثل هذه المؤشرات في: كفاية رأس المال *Capital Adequacy*، جودة الأصول*Asset Quality* ،كفاءة الإدارة *Manageme*، الربحية *Earning*، السيولة *Liquidity*، الحساسية لمخاطر السوق *Sensitivity to Market Risk*. وتتدرج هذه الدرجات تنازليا من 1 إلى 5.

2. **أسباب التوجه لإدارة المخاطر المصرفية:** هناك ثلاثة أسباب رئيسية تتمثل في:

أ. تذبذب العائد على الأصول ينعكس على تذبذب القيمة الاسمية للأسهم، أي تذبذب في ثروة المالكين، الأمر الذي يدفعهم للمطالبة بعائد مرتفع على رأس المال، يكون من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال بالنسبة للبنك.

ب. أن الحكومة ممثلة في البنك المركزي عادة ما تراقب أداء البنك للتأكد من عدم تعرض أرباحه لتقلبات شديدة، لتفادي تعرض العملاء والاقتصاد ككل للمخاطر.

ت. رغبة البنك في المحافظة على الثقة التي يتمتع بها تدفعه إلى تحقيق استقرار العائد، وقد يدفع ذلك البنك لعدم توجيه موارده المالية للاستثمارات ذات المخاطرة المرتفعة، حتى مع توقع عوائد مرتفعة.

ث. التطورات الكبيرة والمتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب والبرمجيات وعولمة الصيرفة.

ج. الاعتماد المتزايد على إسناد الأعمال إلى جهات خارجية (طرف ثالث) لتوفير خدمات معينة، إضافة لتحالفات ومشروعات جديدة مشتركة مع مؤسسات غير مصرفية، مما يؤدي لحدوث مخاطرة التشغيل.

ح. كبر حجم البنوك وتطورها وتعقيدها وتكاملها وتأثرها بالنسبة العالمية المحيطة.

3. إدارة مخاطر السوق (المخاطر المنتظمة): للتقليل من مخاطر التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة يمكن للبنك اتباع الطرق التالية:

- **موائمة الأصول والخصوم:** ويقصد بها المقارنة بين القيمة السوقية لكل منهما، ففي البداية تكون القيمة السوقية للأصول والخصوم في البنك متساوية، ولكن كل واحد منهما يتأثر بسعر الفائدة بطريقة مختلفة، لذلك يجب الموائمة المستمرة بينهما.
- **الاحتماء:** ويكون من خلال المشتقات المالية وهي الخيارات المالية والمستقبليات والمبادلات.

1.3. إدارة مخاطر أسعار الفائدة: يمكن للبنوك خفض آثار مخاطرة سعر الفائدة إلى الحد الأدنى من خلال القيام بالإجراءات التالية:

- **المقابلة أو التطابق بين الأصول والالتزامات:** أي مصادر التمويل الحساسة لسعر الفائدة مع أصول حساسة لسعر الفائدة وآجال استحقاقها.
- **استخدام أدوات التحوط من مخاطرة سعر الفائدة:** المتمثلة في مشتقات أسعار الفائدة (المستقبليات، الخيارات والمبادلات).
- **تقديم قروض بأسعار فائدة معومة (تحويل المخاطرة):** والتي من شأنها تحويل مخاطرة معدل الفائدة من المقرض إلى المقترض، ومن ثم تتحول مخاطرة سعر الفائدة إلى مخاطرة ائتمان بالنسبة للمقرض.

2.3. إدارة مخاطر أسعار الصرف: تتمثل أهم طرق إدارة سعر الصرف في البنوك في:

أ. اختيار عملة الفوترة: عملة الفوترة هي العملة التي يحرر بها العقد بين البنك وعميله، ولتجنب التعرض لخطر الصرف يلجأ البنك للفوترة بالعملة المرجعية، والتي في الغالب هي العملة الوطنية.

ب. المقاصة: استخدام هذه الطريقة لتسوية المدفوعات بين الشركات التابعة للبنك، أو بمطابقة رصيد العملات للمستحقات والمدفوعات إذا كان الطرف الآخر غير تابع للشركة الأم.

ج. مقايضة الخصوم: بالاتفاق على تبادل سلعتين بين شركتين أجنبيتين تم تحكيم سعري صرف بلديهما بعملة قوية لتجنب مخاطر الصفقة للجهتين معا.

د. التغطية: عن طريق التوازي باستثمار وديعتين بنفس الأجل بعملتين مختلفتين لتغطية الارتفاع في العملة المستحقة.

4. <u>إدارة المخاطر التشغيلية:</u> يعتمد أسلوب إدارة المخاطر التشغيلية الذي يختاره أي بنك على مجموعة من العوامل يدخل ضمنها: حجم البنك، تطور البنك، طبيعة أنشطة البنك ومستوى تعقد هذه الأنشطة، توفر الاستراتيجيات والسياسات الواضحة والشفافية العالية، توفر أسس فعالة للرقابة الداخلية، إعداد التقارير الداخلية وخطط الطوارئ، استقلالية إدارة التدقيق وفصلها عن

إدارة المخاطر التشغيلية، ضمان توفر الموارد الضرورية لإدارة المخاطر التشغيلية، تقييم مدى ملائمة طريقة الإشراف على إدارة المخاطر على ضوء المخاطر الملازمة لسياسة وحدة العمل، تبليغ سياسة البنك المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية بوضوح لكافة الموظفين على جميع المستويات.

1.4.الإجراءات التي يجب على البنك استخدامها في تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية:

أ. التقييم الذاتي أو تقييم المخاطر: من خلال قيام البنك بتقييم عملياته وأنشطته، وتتضمن إعداد قوائم للمراجعة، وورش عمل لتحديد أوجه القوة والضعف في إدارة المخاطر التشغيلية.

ب. مسح المخاطر: حيث يتم مسح لمختلف وحدات العمل بالبنك والإدارات وطرق العمل، وكشف نقاط الضعف، ومنح الأولويات للإدارات التصحيحية اللاحقة.

ت. المؤشرات الرئيسية للمخاطر: وتكون على شكل إحصاءات ومقاييس، تشير إلى وضع المخاطر في البنك، ويتم مراجعتها بشكل دوري (شهريا أو كل ثلاثة أشهر)، لتنبيه البنك عن أية تغييرات يمكن أن تكون مؤشرا على زيادة المخاطر. ويمكن أن تشمل هذه المؤشرات **عدد العمليات الفاشلة، معدلات حضور الموظفين، مدى فداحة الأخطاء وحوادث الإهمال.**

ث. القياس: أي القيام بإجراءات لقياس درجة تعرضها للمخاطر التشغيلية باستخدام عدة أساليب:

-كالبيانات الخاصة بتجربة الخسائر السابقة للبنك يمكن أن توفر معلومات حول تقييم احتمال تعرضه للمخاطر التشغيلية مستقبلا، لتطوير استراتيجيات ووسائل التقليل والسيطرة على المخاطر.

-وعلى البنك أن يتوفر على مؤشرات يمكن توقع بموجبها الخسائر المستقبلية، والمعروفة **بمؤشرات المخاطر الرئيسية أو مؤشرات الإنذار المبكر.**

2.4. طرق وأساليب إدارة المخاطر التشغيلية:

تؤدي إدارة المخاطر دورا فاعلا في الهيكل التنظيمي للبنوك المعاصرة، وتستخدم البنوك عدة طرق وأساليب بهدف تطوير إدارة المخاطر، ومتطلبات التفتيش والرقابة والمتابعة للمخاطر التي تنشأ عن تأمين المخاطر المصرفية، ولتأمين ذلك يقوم البنك بما يلي:

أ. الالتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال، لرفع قدرة البنك على مواجهة المخاطر (مخاطر السيولة)، لحماية أموال المودعين والدائنين.

ب. الالتزام بالمعايير العامة وكفاءة معايير البنك الخاصة في منح الائتمان، من حيث مصادر جمع البيانات والمعلومات للعميل، وأسس تقييمه.

ت. تقييم معايير تقييم كفاءة وجودة الأصول، ومدى كفاية مخصصات الديون المعدومة لمواجهة الديون المتعثرة في البنك.

ث. الحد من التركز المصرفي وتنويع توظيف أموال البنك في مجالات متعددة، ومنع التركز المصرفي في أكثر من 25% من رأس مال البنك.

ج.تطبيق معايير وشروط الإقراض مع جميع العملاء الحاليين والجدد، واستخدام التحليل المالي في قياس المخاطر لمعرفة مدى سلامة المركز المالي للعميل قبل عملية الإقراض.

ح. تصنيف الموجودات حسب المخاطر: لكي تسهل عملية إدارة المخاطر في البنوك، صنفت لجنة بازل أصول البنك حسب المخاطر التي تتعرض لها، مع منح أهمية نسبية لهذه المخاطر، وذلك لاستخدام أسلوب التركيز على المخاطر ذات النسب المرتفعة (**انظر درس مقررات بازل).**

خ.وسائل الإنذار المبكر واكتشاف المخاطر البنكية: حيث يعتبر الاكتشاف المبكر للانحرافات عن الخطة الموضوعة، من خلال عمليات الرقابة والتفتيش والإشراف التي تقوم بها وحدات إدارة المخاطر سواء داخل البنك أو خارجه، لذلك على البنك:

- تطوير موارده البشرية ودوائر إدارة المخاطر للتمكن من التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها.
- وضع دورة حياة متكاملة للخدمات التي يقدمها البنك.
- تحديد المعايير والإجراءات المفروض تطبيقها لاكتشاف المخاطر.

د. ربط الإطار التنظيمي للبنوك بمتطلبات لجنة بازل 2: والمتمثلة في العناصر الثلاثة التالية:

- **المخاطر التنظيمية:** والتي تركز على الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، وتحديد نسبة الحساسية للمخاطر، والذي هو اكبر بكثير من بازل1.
- **الإشراف:** حيث ينص هذا الاتفاق على إطار لتحسين الإشراف والنسبة المقررة من كفاية رأس المال وإدارة المخاطر.
- **انضباط السوق:** فعلى البنوك الكشف للعامة عن المعلومات الجديدة عن المخاطر ونسب رأس المال والتوسع في عرض المعلومات عن نوعية الائتمان والمحافظ الاستثمارية، ودورها في إدارة قياس المخاطر.

3.4. إدارة المخاطر الائتمانية: يتم من خلال عدة مراحل كما يلي:

أولا: في مرحلة دراسة القروض:

1. التقييم الدقيق للمخاطرة: وذلك من خلال تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، عن طريق التأكد من مدى رغبته وقدرته على السداد، من خلال دراسة شخصيته والظروف المحيطة به، وتشمل الدراسة جزأين هما:

أ. الاستكشاف الوصفي: من خلال جمع وتحليل معلومات كثيرة عن العميل منها: الشكل القانوني له، شخصيته، كفاءته، سمعته الائتمانية، أجل الائتمان الممنوح وغرضه، الضمانات المقدمة وغير ذلك.

ب. التحليل الكمي: من خلال تحليل البيانات المالية للعميل والمستمدة من قوائمه المالية التاريخية والتقديرية، والمعلومات الكمية عن الصناعة التي ينتمي إليها، وذلك لمعرفة مدى قدرة العميل على توليد الإيرادات، ومدى التناسب بين رأسماله ومديونياته، وتحديد الشروط المناسبة في عقد الائتمان.

ويتم التحليل الكمي بعدة أساليب منها: النسب المالية. الدراسة التفصيلية لبنود الأصول والخصوم. قائمة مصادر الأموال واستخداماتها. تحليل التصفية (نماذج التنبؤ بالفشل المالي)[1]. دراسة جدوى المشروعات. التنبؤ بالقوائم المالية التقديرية.

2. **التنويع:** من حيث العملاء والمناطق والأنشطة، ويجب أن يكون هذا التنويع كفء لتحمل أقل مخاطر، وذلك من خلال أن يكون الارتباط سلبي بين أصول المحفظة، ويمكن أن يكون ذلك باستخدام أساليب إحصائية، وتقديم أنواع جديدة من العمليات الائتمانية، وغزو أسواق مصرفية جديدة، ووضع حد أقصى للائتمان لكل نشاط وكل عميل.

ثانيا: في مرحلة التفاوض مع العميل

1. **التغطية:** وهي أسلوب يستطيع بواسطته المدير المالي السيطرة على مخاطر عملية معينة بالدخول في عملية أخرى، وتشمل عدة صور منها:

أ. في حالة منح قروض طويلة الأجل بسعر فائدة ثابت، يتعرض البنك لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة وحصوله على عائد أقل من السائد في السوق. **ويمكن للبنك التغلب على ذلك من خلال** استخدام سعر الفائدة المعوم، خاصة إذا كان يدفع سعر فائدة عائم على الودائع، حيث ينقل عبء ارتفاع الفائدة للمقترض.

ب. إذا كانت ودائع البنك قصيرة الأجل يجب أن تكون القروض قصيرة الأجل، وفي حالة اضطرار البنك لمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل عليه أن يستحدث أوعية ادخارية متوسطة وطويلة الأجل، حتى تكون موائمة بين مصادر الأموال واستخداماتها.

ت. تحصيل القروض بالعملة نفسها التي تم منحها بها، والدخول في أسواق الصرف الآجل (العقود الآجلة).

2. **التأمين:** وهي أن يطلب البنك من العميل أن يؤمّن لصالح البنك ضد خطر عدم السداد لدى شركة تأمين، فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق فإن البنك يحصل على التعويض المناسب من شركة التأمين، أو يدخل في برنامج تأمين مع بعض شركات التأمين، لكن شرط أن يقوم بتحليل التكلفة والعائد المترتبين قبل تطبيق التأمين على الائتمان.

ومن أهم صور التأمين على الائتمان نجد:

---

[1] - وهي المؤشرات التي تحلل قيمة العميل سواء الفرد أو الشركة، من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية والأدوات المالية المركبة، وأهمها نموذج Z، والنسب المالية كنسب المديونية والتداول والرافعة المالية ونسب رأس المال العامل.

التنبؤ بالفشل باستخدام نموذج Z-Score: هو نموذج مركب متعدد المتغيرات، استخدم للتنبؤ بالفشل لأكثر من متغير بين 66 شركة.

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 0.999X_5$$

X_1	صافي رأس المال العامل/مجموعة الموجودات	1.2
X_2	رصيد الأرباح المحتجزة/مجموعة الموجودات	1.4
X_3	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الموجودات	3.3
X_4	القيمة السوقية للبنك/مجموع الديون	0.6
X_5	المبيعات/مجموع الموجودات	0.999

تحليل النتائج

القيمة	احتمالية الفشل
1.81	متوقع
2.99 -1.81	غير محدد
أكثر من 2.99	غير متوقع

- التأمين على إعسار المدين.
- التأمين على الكمبيالات المخصومة.
- التأمين على الائتمان الخاص بالتصدير نظرا لارتفاع المخاطر عليه (يتم خارج حدود الدولة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية وقانونية مختلفة).
- التأمين على الأصول والضمانات العينية من المخاطر المادية كالحرائق، السرقة، التلف، الزلازل، الفياضانات وغيرها.

3. **الأرصدة التعويضية:** هي عبارة عن أرصدة (جزء من القرض الممنوح للعميل) يتركها العميل لدى البنك كودائع إلى حين انتهاء السداد، حيث تساعد هذه الأرصدة البنك على السيطرة على مخاطر الإقراض من خلال:

أ. إذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحتفظ البنك بها كجزء من الأموال المستحقة على العميل.

ب. تزيد في سعر الفائدة الذي يتحمله العميل.

مثلا: إذا كان سعر الفائدة 10% (100دج)، وكانت الأرصدة التعويضية 15% من قيم القرض (150دج)، فإن العميل سيستلم فقط (850دج)، فيكون سعر الفائدة الحقيقي 11.8%(100 × $\frac{100}{850}$)، فيكون سعر الفائدة المسمى في العقد (10%).

ت. يمكن للبنك بعد دراسة سلوك تلك الودائع توظيفها كلها أو جزء منها.

4. **الضمانات عند منح القروض:** وتكون الضمانات في شكل عيني أو شخصي (الكفالات)، ولضمان فعاليتها كأسلوب للسيطرة على مخاطر الإقراض يجب توفر الشروط التالية:

أ. التأكد من وجود حق قانوني للبنك على الضمان دون منازعات من طرف دائنين آخرين أو عليها ضرائب.

ب. تثمين الضمان بدقة، وألا تكون قيمته خاضعة للتقلبات الشديدة، وأن يكون أكبر من قيمة القرض تحسبا لانخفاض قيمة الضمان.

ت. التأكد من سهولة تصريفها وبأقل خسارة عند الحاجة.

ث. التأكد من ملكيتها للعميل.

ج. إذا كان الضمان أوراقا مالية أو كفالة يفضل أن تكون لشركات ذات مركز مال قوي، وأن يكون للكفيل تاريخ ائتماني نظيف ومركز مالي قوي.

ثالثا. أساليب الحد من مخاطر الائتمان بعد المنح

وذلك من خلال الطرق التالية:

1. **وضع تنظيم داخلي** يسهل اكتشاف الأخطاء والتلاعبات، والاحتفاظ بسجلات وملفات ائتمانية منتظمة، والعمل على تجديد الاستعلامات عن المدينين بصفة دورية، والمراجعة المستمرة لمراكز المدينين والضمانات، ولمدى تنفيذ القروض وفقا للشروط الصادرة في شأنها.
2. **اقتسام المخاطر مع الغير:** بدلا من أن يتحملها البنك بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء، من خلال بعض الطرق كالقروض المشتركة التي يقدمها مع مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية.
3. **متابعة الائتمان المصرفي:** وهي تحقيق وضبط مسار التسهيل الائتماني اتجاه هدفه المرسوم (الغرض منه) وذلك بهدف:
   - التعرف على مدى احتفاظ العميل بمقومات الجدارة الائتمانية.

- التعرف على الصعوبات التي تواجه العميل ومحاولة تذليلها لتفادي التعثر.
- التعرف على مدى التزام العميل بشروط العقد من حيث استخدام الأموال في الغرض والمكان والتوقيت المتفق عليه.
- التأكد من استمرارية الضمانات بحالة جيدة.
- المتابعة الميدانية للعملاء في مواقعهم لمتابعة مسار النشاط.

4. **وضع نظام معلومات محاسبي للتعامل مع الديون المتعثرة:** يعتبر التعامل مع الديون المتعثرة أمرا صعبا، وأي قرار يتم اتخاذه من طرف البنك يمكن أن يكون له تأثير سلبي أو إيجابي على أموال البنك، لذلك يجب التعامل مع الديون المتعثرة من خلال استراتيجية تستند إلى:

- أهمية تحريك الديون المتعثرة بما يقلل الحاجة إلى تدعيم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.
- اتخاذ الإجراءات القانونية لاسترداد مستحقات البنك مع التفاوض مع العميل للوصول إلى تسوية.
- يجب أن تتناسب أي تسوية مع العميل المتعثر مع إمكاناته المالية وقدراته على السداد.
- النظر في طلبات العميل من إعفاءات أو تيسيرات في السداد، بشرط تأكد البنك من خلال دراسة دقيقة لإمكانيات العميل وظروفه.

وفي هذا الإطار هناك نوعين من المعالجة للديون المتعثرة:

أ. **المعالجة المحاسبية:** تكون وفقا للمراحل التالية:

المرحلة الأولى. تجنيب العوائد: في الحالة العادية لحسابات البنوك يتم في نهاية كل شهر تجنيب قيمة العوائد المستحقة على حسابات العملاء المدينين، مع إضافتها للإيرادات (قيد محاسبي ح/المدينين مدين، ح/الإيرادات دائن). لكن في حالة تصنيفه ضمن الديون المتعثرة يجب عدم تمتع حساب الإيرادات بعائد هذه الديون، ومن ثم احتساب العوائد الشهرية لهذا الدين في حسابات مجنبة، ويتم إجراء قيد محاسبي ح/المدينين مدين وجعل ح/ فوائد مجنبة دائن، فوفقا لهذا القيد لا يتم تضخيم حسابات الأرباح بعوائد وهمية.

المرحلة الثانية. تكوين المخصصات[2]: يجب على البنوك أن تقوم بتكوين المخصصات لمخاطر الديون المتعثرة، ويتم ذلك كل ثلاث أشهر ويكون القيد المحاسبي: ح/الأرباح والخسائر مدينا وجعل ح/مخصص الديون المشكوك فيها دائن، والغرض من تكوين المخصصات للديون المتعثرة هو حماية حقوق المساهمين ورأس مال البنك من الخسائر الفعلية للقروض خلال السنة المالية.

ب. **المعالجة المصرفية:** بعد المعالجة المحاسبية للديون المتعثرة تأتي المعالجة المصرفية، حيث يقوم البنك بدراسة مصرفية لموقف العميل وقدراته على السداد، وتختلف طرق المعالجة المصرفية من حيث أشكالها كالتالي:

- **جدولة الديون المتعثرة:** تتم الجدولة للمدينين الذين لديهم الرغبة في السداد ولكن ظروفهم تمنعهم من ذلك، ولا يوجد طريقة أخرى للسداد. ويمكن أن يكون ذلك من خلال منح العميل فترة سماح مع تعلية الفوائد على أصل الدين، أو يتنازل البنك عن جزء من الفوائد على القروض المتعثرة كفوائد التأخير وتعديل فترة الأقساط.

[2] - هي كل مبلغ يستقطع من الإيرادات من أجل مقابلة أهلاك أو تجديد الأصول الثابتة أو مقابلة نقص في قيمة أي أصل من الأصول أو لمقابلة أي التزام أو خسائر يمكن التعرف عليها ولا يمكن تحديدها بدقة.

- **تعويم العميل:** وتقوم على محاولة مساعدة المشروعات وتحويلها من متعثرة إلى غير متعثرة، وعودة قدرتها على تحقيق العائد المناسب على رأس المال المستثمر، وذلك من خلال منح قروض جديدة ذات شروط ميسرة، لكن بعد دراسة جادة ودقيقة للمشروع.
- **إعدام الدين:** وهي آخر طريقة لدى البنك في معالجة ديونه بعد فشل كل وسائل العلاج للديون وتوقف العملاء عن السداد، واستنفاذ كافة الإجراءات القانونية لاسترجاع تلك الديون.

5.4. إدارة مخاطر السيولة: يجب أن تتضمن إدارة مخاطر السيولة تعريف مكونات السيولة، مصادرها، وتأثيرها على نشاط البنك في الأجلين القصير والطويل، وطرق قياس مخاطر السيولة داخل وخارج الميزانية، مع التأكيد على وضع حدود لمخاطر السيولة بكافة العملات تتفق مع استراتيجية العميل وحجم المخاطر الكلية، وتحديد لسلطات ومسؤوليات الإدارة واللجان المعنية بإدارة مخاطر السيولة، مع وصف دقيق لنظام المعلومات والمعايير الخاصة بإدارة تلك النوعية من المخاطر، وكذا وصف لخطة الطوارئ التمويلية.

1.5.4.المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر السيولة: لإدارة مخاطر السيولة على البنك الالتزام بما يلي:

أ. مراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري (أسبوعي، شهري...) بما يضمن وجود سيولة كافية لدى البنك.

ب. مراجعة المعلومات الخاصة بتطورات أوضاع السيولة والإقرار عنها دوريا لمجلس الإدارة.

ت. وجود نظام رقابة داخلية فعال لعملية إدارة مخاطر السيولة.

ث. تحديد المصادر التي تنشأ عنها مخاطر السيولة وقياس ومتابعة والتحكم في مخاطر السيولة.

ج. قياس المراكز المفتوحة بالعملات المختلفة لتقليل تركيز التوظيفات بتلك العملات، أخذا بعين الاعتبار التأثير المحتمل على مخاطر السيولة.

ح. وضع استراتيجية للتمويل تضمن تنويع مصادر وآجال التمويل.

خ. التقييم المستمر لقدرة البنك على توفير احتياجاته التمويلية بسرعة.

د. وجود خطة طوارئ معتمدة من طرف البنك لمواجهة التراجع المفاجئ والطارئ في مستوى السيولة لديه.

ذ. الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بوضع السيولة وأطر إدارة مخاطر السيولة للأطراف المعنية دوريا، للحكم على سلامة أوضاع السيولة وفاعلية أطر الإدارة.

ر. تصميم مؤشرات للإنذار المبكر والتي تمثل الضوء الأحمر عند زيادة مخاطر السيولة، ويمكن أن تأخذ هذه المؤشرات شكل كمي أو نوعي، ومن هذه المؤشرات:

- وجود تركزات عالية في كل من الأصول والخصوم.
- ارتفاع درجة عدم التوافق بين العملات.
- تدهور حاد في مستوى الإيرادات، جودة الأصول، والوضع المالي الكلي.
- انخفاض سعر سهم البنك في السوق المالي وتدهور درجة التقييم الائتماني له.
- ارتفاع تكاليف التمويل للبنك.
- زيادة معدل سحب ودائع العملاء.

1. المتطلبات الكمية لقياس وإدارة مخاطر السيولة:

أ. **نسب تغطية السيولة:** تهدف هذه النسبة إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كافي من الأصول السائدة غير المرهونة، والتي يمكن تحويلها إلى نقود لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوم.

حيث: نسبة تغطية السيولة $= \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال 30 يوما}} \geq 100\%$

يجب ألا تقل هذه النسبة عن 100%، أي يجب أن تساوي نسبة الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية المقدرة.

- ويمكن أن تشمل الأصول السائلة عالية الجودة ما يلي:

- النقدية، - أرصدة لدى البنك المركزي، - الأوراق المالية في السوق والمضمونة بجهات سيادية (بنك مركزي، مؤسسات القطاع العام، صندوق النقد الدولي...)، - أوراق دين مصدرة من الحكومة، سندات عالية الجودة ...).

- صافي التدفقات النقدية الخارجية هي: الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطروحا منه الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة.

ب. **نسبة صافي التمويل المستقر:** تقيس هذه النسبة قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الأجل (أكثر من سنة) للبنك، مقارنة بالتوظيفات في الأصول، وتهدف هذه النسبة لمساعدة البنك على هيكلة مصادر الأموال في مركزه المالي والالتزامات العرضية لديه. ويجب أن تزيد صافي التمويل المستقر عن 100%.

نسبة صافي التمويل المستقر $= \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح} ASF}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب RSF}} > 100\%$